

Ditr.
GENERAL

S/PRST/1997/3
30 January 1997
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن



بيان من رئيس مجلس الأمن

في الجلسة ٣٧٣٦ لمجلس الأمن، المعقودة في ٣٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧ بشأن نظر المجلس في البند المعنون "الحالة في أنغولا"، أدلى رئيس مجلس الأمن بالبيان التالي باسم المجلس:

"يعرب مجلس الأمن عن قلقه البالغ إزاء التأخر في تشكيل حكومة الوحدة الوطنية والوفاق الوطني نتيجة لعدم وفاء الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا بالجدول الزمني الذي وضعتة اللجنة المشتركة في سياق بروتوكول لوساكا (S/1994/1441، المرفق).

"ويلاحظ مجلس الأمن مع القلق ببطء وتيرة تنفيذ الجوانب العسكرية المتبقية من عملية السلام، ولا سيما تسريح جنود الاتحاد الوطني وإدماجهم في القوات المسلحة الأنغولية.

"ويحيط مجلس الأمن علماً بالاستنتاجات التي توصل إليها اجتماع اللجنة المشتركة المعقود في ٢٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧، والتي وافقت حكومة أنغولا والاتحاد الوطني، بموجبها، على تأجيل تولي حكومة الوحدة الوطنية والوفاق الوطني لمهامها إلى ما بعد ٢٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧، ووافق الاتحاد الوطني على كفالة تواجد جميع ممثليه في الجمعية الوطنية والأعضاء الذين سماهم الاتحاد الوطني لحكومة الوحدة الوطنية والوفاق الوطني المقبلة في لواندا في ١٢ شباط/فبراير ١٩٩٧، ووافقت حكومة أنغولا على تحديد تاريخ تولي حكومة الوحدة الوطنية لمهامها عقب وصول ممثلي الاتحاد الوطني مباشرة.

"ويطلب مجلس الأمن إلى الطرفين تنفيذ هذا الاتفاق بكل دقة وتشكيل حكومة الوحدة الوطنية والوفاق الوطني بلا أي ربط ودون أي مزيد من التأخير. فعدم تنفيذ هذا الاتفاق قد يهدد عملية السلام ويؤدي إلى قيام مجلس الأمن بالنظر في اتخاذ التدابير المناسبة، حسبما وردت الإشارة إليه في قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ضد المسؤولين عن هذا التأخير.

"ويؤكد مجلس الأمن أن المسؤولية النهائية عن إستعادة السلام تقع على عاتق الأنغوليين أنفسهم. ويذكر مجلس الأمن الاتحاد الوطني وحكومة أنغولا بأن المجتمع الدولي لا يمكنه أن يقدم المساعدة إلا إذا تم تحقيق تقدم في عملية السلام وأنه سينظر في هذا السياق في أي وجود للأمم المتحدة في أنغولا بعد انتهاء ولاية بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا.

"ويعرب مجلس الأمن عن تقديره للممثل الخاص للأمين العام وللبلدان المراقبة الثلاثة لما بذلوه من جهود في مساعدة الطرفين في أنغولا لدفع عملية السلام قُدماً.

"وسيواصل مجلس الأمن مراقبة تنفيذ اتفاق اللجنة المشتركة عن كشب.

"وسيبقي مجلس الأمن هذه المسألة قيد نظره".

— — — — —